مستقبل اتفاقية ممر الحبوب بعد انسحاب روسيا منها

يوجل آجار*

ملخص: تتناول هذه الدارسة آثار انسحاب روسيا من اتفاقية ممرّ الحبوب ومستقبل الاتفاقية، حيث كانت أزمة الغذاء العالمية إحدى المشكلات الرئيسة التي ترافقت مع الحرب في أوكرانيا. أدت أزمة الغذاء إلى نقص الغذاء من ناحية، وإلى ارتفاع حاد في أسعار الغذاء في العلم من ناحية أخرى، وهذا تسبب بتضرر كبير في البلدان الفقيرة. وقد بادرت عدة جهات، منها تركيا والأمم المتحدة، للوصول إلى اتفاقية ممر الحدود، واستطاعت تمديدها ثلاث مرات. ترى الدراسة أن تقييم مسوِّغات الأسباب التي قدمتها روسيا، ومستقبل هذا الاتفاق المهم ما يزالان يحملان أهمية كبيرة في سياق الحدّ من أزمة الغذاء العالمية.

الكلمات المفتاحية: روسيا، ممر الحبوب، أزمة الغذاء العالمية، اتفاقية ممر الحبوب.

*جامعة يلدرم بايزيد، تركيا

Russia's Withdrawal from the Grain Corridor Agreement

YÜCEL ACAR *

ORCID NO : 0000 0001 6542 7134

ABSTRACT: *The current study addresses the effects of Russia's withdrawal from the Grain Corridor Agreement and the future of the agreement, as the global food crisis was one of the main problems that accompanied the war in Ukraine. The food crisis has led to food shortages and a sharp rise in global food prices. Several parties, including Türkiye and the United Nations, took the initiative to reach the border corridor agreement and were able to extend it three times. The study believes that it is important to evaluate the justifications for the reasons presented by Russia, as well as the future of this important agreement, which carries great importance in the context of preventing the global food crisis.*

***Keywords**: Russia, Grain Corridor, Global Food Crisis, Grain Corridor Agreement.*

*Ankara Yıldırım Beyazıt University, Türkiye

رؤيـــة تركيـــة
2023-(1/13)
173 - 194

DOI:10.36360/1560-012-004-011

المدخل:

كانت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، منذ اندلاعها، سلبيةً عميقةً على التوازنات الاقتصادية العالمية، وما تزال تشكل عوامل خطر يمكن أن تزيد من تفاقم الأزمات، وفي مقدمتها أزمة الغذاء. وإن أفضل ما يمكن القيام به من أجل اقتصادات العالم هو وقف هذه الحرب بحسب قول وزيرة خزانة الولايات المتحدة جانيت لويز يلين مؤخرًا[1].

لكن الحرب مستمرةٌ، وقطاع الأغذية الذي يتميز بطابعه الإنساني يشكل واحدًا من أهم القطاعات التي تواجه مخاطر جسيمة على المستوى العالمي؛ لأن أوكرانيا والاتحاد الروسي من اللاعبين العالميين في أسواق الأغذية الزراعية. فبينما تتبوّأ أوكرانيا المرتبة العاشرة في صادرات القمح العالمية، تُعَدّ روسيا أيضًا منتِجًا ومصدرًا عالميًّا مهمًّا للحبوب. ويشغل البلدانِ معًا 53 بالمئة من التجارة العالمية في زيت وبذور عباد الشمس، و27 بالمئة من تجارة القمح العالمية، وتبلغ حصصهما من واردات القمح والذرة والشعير وبذور اللفت وزيت عباد الشمس وبذور عباد الشمس: 25,9 بالمئة لتركيا، و23 بالمئة للصين، و13 بالمئة للهند.

من ناحيةٍ أخرى فإن الدول ذات الدخل المنخفض هي الأكثر عرضة للآثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية؛ لأنها تعتمد على هذين البلدين في تأمين وارداتها من الحبوب. وتشير حسابات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن أكثر من 5٪ في المتوسط من سلة واردات البلدان الأكثر فقرًا هي منتجات من المرجّح أن تواجه زيادة في الأسعار نتيجة الحرب المستمرة في أوكرانيا. وبالنسبة للبلدان الأكثر ثراءً، تبقى هذه الحصة أدنى من 1 بالمئة[2]. وفي غضون أكثر من عام منذ بداية الهجوم الروسي على أوكرانيا، بُذِلت وما تزال تُبذَل جهودٌ عالميةٌ للتخفيف من السلبيات التي شهدها قطاع الغذاء على مستوى العالم. وتشكّل «وثيقة مبادرة الشحن الآمن للحبوب والمواد الغذائية من الموانئ الأوكرانية»[3] أو اختصارًا «اتفاقية ممر الحبوب» الموقعّة في إسطنبول[4]، أهم خطوةٍ جرى اتخاذها نحو تخفيف القيود المفروضة على الإمدادات الغذائية العالمية بسببِ الحربِ الدائرة بين أوكرانيا وروسيا (وهما البلدان المهمّان في إنتاج الأغذية والحبوب)، وغيابِ الأمن في طريق تصدير الأغذية من هذين البلدين إلى البلدان الأخرى. في البداية، جرى توقيع الاتفاقية لمدة أربعة أشهر، ثم مُدِّدت لاحقًا ثلاث مرات، ولكن عندما انتهت فترة التمديد الأخيرة البالغة شهرين في 17 يوليو 2023، أعلنت روسيا انسحابها من الاتفاقية[5]. وذكرت روسيا في بيانها أنها لا ترغب في تمديد الاتفاقية، مؤكدةً أنها بعد مرور عام على تطبيق هذه الاتفاقية أصيبت بخيبة الأمل، ومن

ثَمَّ أعلنت إلغاء ضمانات الملاحة الآمنة، وتضييق ممر المساعدات الإنسانية البحرية، وإعادة إنشاء المنطقة الخطرة مؤقتًا في شمال غرب البحر الأسود، وإيقاف المشاركة في مركز التنسيق في إسطنبول.

وكما هو واضحٌ من البيان ذي الصلة، هناك بعض الأسباب الملموسة الكامنة وراء انسحاب روسيا من اتفاقية ممر الحبوب. وما يزال تقييم مسوّغات الأسباب التي قدمتها روسيا، ومستقبل هذا الاتفاق المهم، يحمل أهميةً كبيرةً في سياق الحدّ من أزمة الغذاء العالمية.

الخريطة 1:

تحركات السفن في إطار مبادرة ممر الحبوب في البحر الأسود (29 مارس 2023)

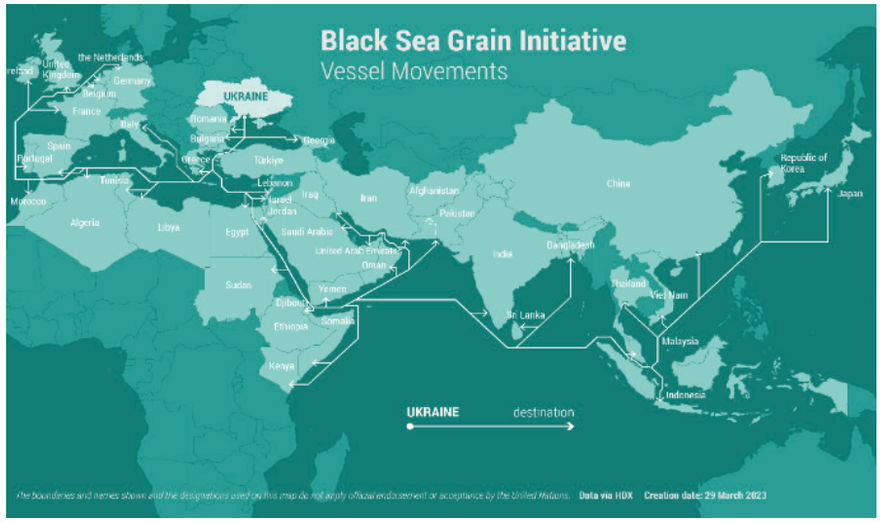

المصدر: «تحديث من مكتب منسق الأمم المتحدة لمبادرة حبوب البحر الأسود»، الأمم المتحدة، مركز التنسيق المشترك لمبادرة حبوب البحر الأسود، www.un.org/en/black-sea-grain-initiative/update-15-july-2023 ، 15 يوليو 2023. (تاريخ الزيارة: 25 يوليو 2023).

نشأة اتفاقية ممر الحبوب وتطورها:

منذ الأسابيع الأولى للحرب، تسارعت الجهود للقضاء على البيئة غير الآمنة في

البحر الأسود، وإزالة العراقيل أمام تصدير الحبوب الأوكرانية والروسية إلى العالم. وجرى التوقيع على اتفاقية ممر الحبوب في إسطنبول في 22 يوليو 2022، نتيجة الجهود الدبلوماسية المكثفة التي قامت بها تركيا على مستوى رئاسة الجمهورية، والدعم الذي قدّمه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش. وقد جرى التوقيع على الاتفاقية على شكل وثيقتين منفصلتين؛ لأن روسيا وأوكرانيا رفضتا الاجتماع معًا في وثيقةٍ واحدة، فكان التوقيع من قبل أوكرانيا وروسيا من جهةٍ، وتركيا والأمم المتحدة من جهةٍ أخرى. وتقرر أن تكون الاتفاقية ساريةً مدّة أربعة أشهر، على أن تُجدَّد بعد مضي أربعة أشهرٍ على توقيعها.

وقد نصت اتفاقية ممر الحبوب على أن هدفها هو «تسهيل الملاحة الآمنة لتصدير الحبوب والمواد الغذائية والأسمدة ذات الصلة، بما في ذلك الأمونيا، من موانئ أوديسا وتشورنومورسك ويوزني»[6]. ووقعت تركيا والأمم المتحدة على الاتفاقية على أنهما ضامنتان لها. وجرى إسناد بعض المسؤوليات إلى الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريس، كما هو واضح من العبارات الواردة أدناه على سبيل المثال:

يعترف الطرفان بدور الأمين العام للأمم المتحدة في ضمان المفاوضات بشأن هذه المبادرة، ويطلبان منه مزيدًا من المساعدة في تعزيز المهمة الإنسانية للأمم المتحدة وتنفيذها تبعًا لصلاحيتها ومسؤولياتها[7].

تضمنت الاتفاقية أيضًا المنتجات الغذائية الروسية، رغم اعتراض أوكرانيا. ففي يوم التوقيع على اتفاقية ممر الحبوب، جرى التوقيع على «مذكرة التفاهم بين الاتحاد الروسي والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تسويق المنتجات الغذائية والأسمدة الروسية في الأسواق العالمية»، في سياق دعم بيع المنتجات الغذائية والأسمدة الروسية[8]. إنّ هذه الوثيقة التي يمكن تسميتها اختصارًا: «مذكرة الأمم المتحدة وروسيا» تطلعت في المقام الأول إلى إنشاء «عمليةٍ لتذليل العقبات أمام وصول المواد الخام (ومن ذلك الأمونيا) اللازمة لإنتاج الأسمدة ذات المنشأ الروسي والأغذية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية»، وقررت اتخاذ بعض الخطوات الملموسة لضمان تحقيق هذا الهدف.

ولأن اتفاقية ممرّ الحبوب تشتمل أيضًا على تصدير الأسمدة والمواد الغذائية الروسية إلى العالم بشكلٍ آمنٍ، فإنه كان من المتوقّع أن تقدم مزيدًا من الإسهام في الحد من نقص الغذاء العالَمي، وتخفيض أسعار المواد الغذائية. بالإضافة إلى ذلك، اتفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أن يجري تنفيذ العقوبات المفروضة على روسيا بطريقةٍ تسهل تجارة القمح والأسمدة والمنتجات الغذائية الأخرى.

وبموجب الاتفاقية تحقّق إنشاء ثلاث ممراتٍ آمنةٍ لتصدير المنتجات الغذائية من أوكرانيا، وجرى تحديدها ممراتٍ تبدأ من موانئ أوديسا وبيفديني وتشورنومورسك الأوكرانية وصولًا إلى مضيق البوسفور، وتقرر على أن تصل السفن المحملة بالغذاء إلى البحر الأسود من الموانئ الملغومة عبر سفنٍ إرشاديةٍ، وتقوم بالانتقال إلى البحر الأسود عبر المسارات المرسومة، وتقوم أوكرانيا بالتصدير من هذه الموانئ الثلاثة التي تقع بالكامل تحت سيطرتها.

> **أصبحت الاتفاقية من شأنها أن تحل مشكلة نقص الطرق الآمنة الذي يشكل أكبر عائق أمام صادرات الغذاء عبر البحر الأسود وتعمل على التخفيف من أزمة الغذاء العالمية**

يتولى مركز التنسيق المشترك الذي جرى تأسيسه في إسطنبول مسؤولية تنسيق العبور الآمن لجميع السفن التجارية القادمة من هذه الموانئ أو المتوجهة إليها، ويضم ممثلين عن جميع الأطراف. وبذلك جرى ضمان رقابة حمولة السفن التي تستخدم ممر الحبوب في النقاط التي حددتها تركيا بمشاركة روسيا، فتم منع سفن الشحن القادمة إلى أوكرانيا من حمل الأسلحة والمواد العسكرية، ومن ثَمّ انحسرت مخاوف روسيا بشأن هذه المسألة.

وبينما كانت أوكرانيا تخطط لشحن ما يقرب من 25 مليون طنٍ من القمح إلى الأسواق العالمية في المرحلة الأولى، صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن بلاده يمكن أن تصدر ما يقرب من 50 مليون طنٍ من القمح بحلول نهاية عام 2022.

أصبحت الاتفاقية في نهاية المطاف خطوةً كبيرةً من شأنها أن تحل مشكلة نقص الطرق الآمنة الذي يشكل أكبر عائق أمام صادرات الغذاء عبر البحر الأسود، وتعمل على التخفيف من أزمة الغذاء العالمية المتفاقمة يومًا بعد يوم. إنّ اتفاقية ممر الحبوب أسهمت في «الحد من خطر الجوع الذي ينتظر مليارات البشر في جميع أنحاء العالم، من إفريقيا إلى الشرق الأوسط، ومن أمريكا إلى آسيا»، على حد قول الرئيس رجب طيب أردوغان. وذكر الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش أن هذا الاتفاق ربما كان أهمّ عملٍ أنجزه خلال فترة ولايته، وشكر الرئيس أردوغان على «جهوده الدؤوبة» التي يبذلها فيٍ هذا الصدد.

بدأت المفاوضات لتمديد الاتفاقية قبل أن تنتهي مدتها في 22 نوفمبر 2022، لكن التصريحات التي جرت في هذا الشأن أفادت بوجود عددٍ من المشكلات الكبيرة التي تقف عائقًا أمام تمديد الاتفاقية بعد مضي أربعة أشهرٍ على توقيعها كما ذُكِرَ آنفًا.

في هذه المرحلة أيضًا، وقعت مسؤولية كبيرة على الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريس والمسؤولين الأتراك الذين شاركوا رسميًّا وفعليًّا في العملية منذ بداية الاتفاقية. إذ بذلت تركيا جهودًا حثيثةً لتمديد الاتفاقية، وأجرى الرئيس أردوغان محادثاتٍ مع الرئيس الروسي بوتين والرئيس الأوكراني زيلينسكي، بحضور وزراء دفاع البلدين، وتكللت هذه المحادثات بأن وافقت روسيا على تمديد الاتفاقية؛ لكنها أعلنت في الوقت ذاته أنها تحتفظ بحقها في الانسحاب من الاتفاقية انسحابًا كاملاً في حال لم يجرِ العمل على حل القضايا التي تثير مخاوفها. ومُدِّدت اتفاقية ممر حبوب البحر الأسود مدّة 120 يومًا، بدءًا من 19 نوفمبر 2022، عملاً بالقرار المتخذ نتيجة المحادثات الرباعية التي جرت بوساطةٍ تركية.

ونتيجة لتنفيذ الاتفاقية لمدة أربعة أشهر أخرى ابتداء من 19 نوفمبر 2022، أمكن تصدير ما يقرب من 25 مليون طن من المواد الغذائية إلى مختلف دول العالم على متن ما يزيد عن ثماني مئة سفينة خرجت من الموانئ الأوكرانية.

ورغم هذا التطور الإيجابي، فإن روسيا بقيت تعرب عن انزعاجها وانتقاداتها، وهذا زاد من صعوبة المفاوضات حول تمديد الاتفاقية التي تنتهي في 19 مارس 2023. وفي تصريحاته أمام مجلس الأمن الدولي بشأن المحادثات التي تجري تحت إشراف الأمم المتحدة في جنيف، شدد نائب الأمين العام للأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية، مارتن غريفيث، على ضرورة استمرار الاتفاقية لما لها من أهميةٍ حيويةٍ في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وذكر أن الجهود الرامية لإزالة العقبات مستمرةٌ دونما انقطاع، وأنه ينبغي استمرار كلا الاتفاقين وتنفيذهما بشكل كامل.

ونتيجة للجهود المكثفة ومنها الجهود التي بذلتها تركيا، جرى تمديد اتفاقية ممر الحبوب التي وُقِّعت لتمكين أوكرانيا وروسيا من إيصال الحبوب والمنتجات الغذائية الأخرى إلى الأسواق العالمية عبر البحر الأسود، ولكن مدة شهرين فقط، بدءًا من 18 مارس 2023. وفي هذا الإطار، قدّم الرئيس أردوغان تصريحات قال فيها:

«كما هو معلوم، تنتهي اليوم مدة اتفاقية ممر الحبوب التي تُعَدّ واحدةً من أهم اتفاقيات الحرب، إلى جانب اتفاقية تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا. ولذلك أجرينا المحادثات مع كلٍّ من الطرفين إلى أن جرت الموافقة على تمديد الاتفاقية التي من المقرر أن تنتهي في 19 مارس[9]».

طلبت أوكرانيا تمديد الاتفاقية مدة عام، لكن روسيا ذكرت أنها وافقت على تمديد اتفاقية ممر الحبوب مدة ستين يومًا فقط، لبعض الأسباب، وأنها تنتظر حل بعض المشكلات قبل الموافقة على تمديدها بعد انقضاء هذه المدة. وبالمثل، جرى تمديد

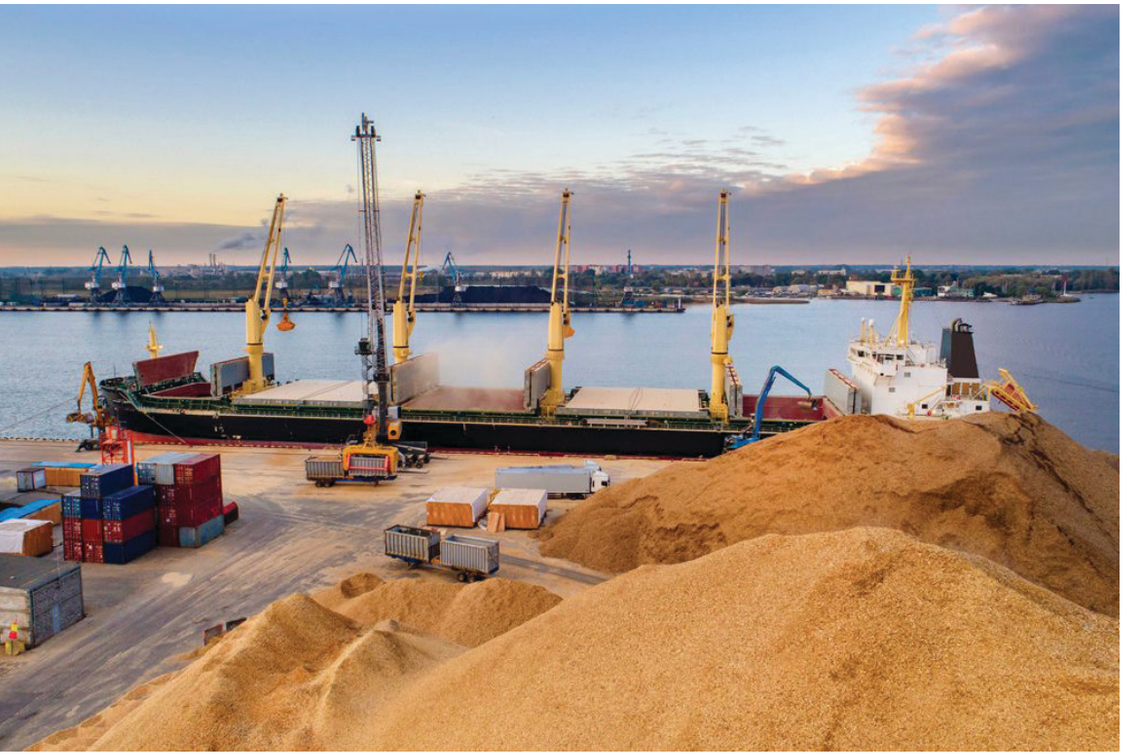

الاتفاقية التي كان من المقرر أن تنتهي في 18 مايو 2023، مدة شهرين آخرين، ولكن دون أن يخلو الأمر من تصريحات مماثلة من قبل روسيا[10].

كل هذه التطورات والتصريحات أظهرت بوضوح أن الاتفاقية كانت قائمةً على توازنٍ حرج دقيق، وأنها معرضةٌ لاحتمالية عدم التمديد؛ لأن إزالة مخاوف روسيا وهواجسها تجاه الاتفاقية باتت إلى حدٍّ ما شرطًا مبدئيًّا للموافقة على تمديدها مرة أخرى. وتجلت الانعكاسات الملموسة لتصريحات روسيا المذكورة سابقًا في 17 يوليو، حيث أعلنت روسيا انسحابها من الاتفاقية.

وبذلك أنهت روسيا الاتحادية تنفيذ مبادرة ممر الحبوب في البحر الأسود، ومن ذلك الضمانات الأمنية الروسية للملاحة في شمال غرب البحر الأسود. وبحسب الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش، فإن روسيا، بقرارها إنهاء هذه الاتفاقية، أنهت أيضًا التزامها «بإزالة العراقيل أمام تصدير المواد الغذائية وزيت عباد الشمس والأسمدة من موانئ البحر الأسود الواقعة تحت سيطرة أوكرانيا»، كما جاء في الفقرة الأولى من مذكرة التفاهم بين الاتحاد الروسي والأمم المتحدة[11].

أسباب انسحاب روسيا من اتفاقية ممر الحبوب:

قُبَيل انتهاء الأشهر الأربعة الأولى من مدة الاتفاقية وإلى اليوم، أعربت روسيا عن استيائها من سير الاتفاقية استنادًا إلى بعض الأسباب. ترى هل هذا الموقف الروسي نابع من نيّة روسيا في شل الاتفاقية لمسوِّغات مقبولةٍ أم لأسبابٍ غير محقّة؟ لتقديم إجابةٍ واضحةٍ عن هذا السؤال، ينبغي أولاً النظر في الأسباب التي قدّمتها روسيا.

عدم قدرة روسيا على بيع منتجاتها:

تحدث نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين في مستهل التمديد الثاني للاتفاقية في مارس 2023، فقال: «إن موقفنا في الفترة المقبلة سيتوقف على إحراز تقدم ملموس وفعليّ بشأن تطبيع صادراتنا الزراعية»[12]، وذكر أن المدفوعات المصرفيةً، والخدمات اللوجستية والنقل، والتأمينات، وحل المسائل المالية، وتوريد الأمونيا عبر خط الأنابيب الممتد بين توليباتي وأوديسا وما شابه ذلك من القضايا- ستحدد العملية التالية.

وفي بيانه الرسمي، أكد فيرشينين مرةً أخرى أن القيود المفروضة على الصادرات الزراعية الروسية ما تزال قائمةً في الوقت الذي تحقق فيه كييف أرباحًا طائلةً من صادراتها التجارية التي تسير بوتيرةٍ مستقرة، وذكر أن الإعفاء من العقوبات التي فرضتها واشنطن وبروكسل ولندن على الأغذية والأسمدة غير فعالة. وفي هذا السياق، أوضح فيرشينين أن روسيا لم تعترض على تمديد اتفاق ممر الحبوب لمدة 60 يومًا فقط، وهو الاتفاق الذي انتهت فترته الثانية في 18 مارس، آخذًا بعين الاعتبار أن اتفاقيات إسطنبول التي اقترحها الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش لا تخرج عن كونها حزمة من الاتفاقيات. بيد أن أوكرانيا أرادت تمديد الاتفاق لمدة عامٍ واحدٍ.

في البيان الرسمي الصادر في 17 يوليو، أعلنت روسيا انسحابها من الاتفاقية، مع ذكر الأسباب الكامنة وراء انسحابها[13]. قالت روسيا: إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتصنعان النقص، ويطبقان أسعارًا باهظةً من خلال فرض عقوباتٍ أحاديةٍ غير مشروعةٍ، وطرح المنتجات الزراعية الروسية خارج الأسواق العالمية. وذكرت أن مذكرة التفاهم بين روسيا والأمم المتحدة لم تجد شيئًا على الإطلاق، وأن واشنطن وبروكسل ولندن لم تتوقف عن فرض القيود على الصادرات الروسية من الأغذية والسماد، بناءً على تصريحاتٍ لا تعكس الحقيقة، كما فرضت عقوباتٍ تحت مسمّى «احتياجات الجنوب العالمي»، استنادًا إلى تصريحاتٍ عاريةٍ عن الصحة، وأن الاتحاد الأوروبي وحده فرض حزمةً جديدةً من العقوبات منذ يوليو 2022 إلى الآن.

كذلك تضمن البيان المذكور تأكيدًا مفاده أنه جرى تجميد المدفوعات المصرفية والتأمينات ولوجستيات النقل والأصول الأجنبية لروسيا وقطع إمدادات قطع الغيار بالكامل، وإشارةً إلى أنه جرى حظر واردات روسيا من قطع الغيار والمعدات الخاصة بالمنتجات الزراعية وإنتاج الأسمدة حظرًا تامًّا، بحجة استيرادها سلعًا «لأغراض مزدوجة».

وذكر البيان أن إرسال الأسمدة المعدنية الروسية المتبرَع بها إلى البلدان الأكثر احتياجًا تحت رعاية الأمم المتحدة إلى بلدانٍ أخرى غنية غير تلك البلدان كان مثالاً صادمًا، وأنه منذ إعلان هذه المبادرة في سبتمبر 2022 جرى إرسال شحنات إلى ليتوانيا وإستونيا وبلجيكا وهولندا بحمولةٍ قدرها 262 ألف طن، بينما جرى إرسال شحنتين فقط إلى البلدان المحتاجة؛ 20 ألف طنٍ إلى مالاوي و34 ألفًا طن إلى كينيا، وأن هذه المبادرة عبارةٌ عن جهودٍ إنسانيةٍ ينبغي أن تبقى بعيدةً كل البعد عن حقلِ العقوبات من حيث المبدأ.

وذكر أيضًا أن بنكRosselkhoz لم يُوصَل بنظام التحويلات المالية والمعاملات بين البنوك (سويفت)، وأن الاقتراح المفاجئ الذي جاء في اللحظة الأخيرة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش بشأن بعض الخيارات المتعلقة بالوصول إلى نظام سويفت SWIFT من أجل «مؤسسةٍ مشتركةٍ» أو مؤسسةٍ تابعةٍ لمصرفنا؛ كان غير قابل للتطبيق من الأساس.

وأخيرًا، جاء في البيان أن التطورات ذات الصلة بإعادة تفعيل خط أنابيب الأمونيا الممتدة بين توليباتي وأوديسا، الذي ورد في اتفاقيتي إسطنبول- أظهرت أن النهج الذي اتبعته كييف وجنيف في الوفاء بالتزاماتهما لم يكن صادقًا، وأنه جرى العمل على التفاوض على قضايا أخرى من خلال خط الأنابيب، وأن كييف التي عجزت عن تحقيق هذه الأهداف شلت خط الأمونيا في 5 يونيو، حين اتبعت نهجًا مفاده: «المشكلات تزول بزوال الخط». ترى روسيا أن الموانئ الخاضعة لسيطرة كييف والممر الآمن الذي فتحته روسيا من أجل صادرات الحبوب الأوكرانية استُعملت في هجماتٍ إرهابيةٍ، وهو ما يتعارض مع روح ونصّ مبادرة ممر الحبوب في البحر الأسود.

وفي الختام، جاء في البيان أنه لم يُحَقَّق أيّ من الأهداف المنهجية الخمسة المنصوص عليها في مذكرة التفاهم بين روسيا والأمم المتحدة، وأن الانتهاك الصارخ لاتفاقيات إسطنبول «يجعل الجهود الرامية لمواصلة مبادرة البحر الأسود تذهب سدىً، بما لا يتوافق مع طابعها الإنساني».

تنص مذكرة التفاهم، أو بعبارةٍ أخرى، المذكرة المعتمدة بين الأمم المتحدة وروسيا بشأن دعم بيع المنتجات الغذائية والأسمدة الروسية[14]، أنه جرى التطلع في المقام الأول إلى إنشاء «عمليةٍ من شأنها أن تزيل العقبات أمام وصول المواد الخام (ومن ذلك الأمونيا) اللازمة لإنتاج الأسمدة ذات المنشأ الروسي والأغذية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية»، وقُرِّر اتخاذ بعض الخطوات الملموسة لضمان تحقيق هذا الهدف.

يمكن إيجاز هذه الخطوات على النحو الآتي:

◆ توفير هذه المنتجات الروسية للمحتاجين، وتصدير المواد الغذائية ذات المنشأ الروسي بدون عراقيل.

◆ نقل زيت عباد الشمس والأسمدة من موانئ البحر الأسود الخاضعة لسيطرة أوكرانيا بشكلٍ مستمرّ من دون انقطاع.

◆ أن يواصل الأمين العام للأمم المتحدة جهوده لإزالة العراقيل أمام الوصول السلس والشفاف للمواد الخام اللازمة لإنتاج الأسمدة كالأمونيا، والمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية، ومن ذلك العراقيل التي قد تنشأ في القطاعات المالية والتأمينية واللوجستية.

كما تقرر أن يعمل الأمين العام للأمم المتحدة على إشراك السلطات المعنية والقطاع الخاص لضمان إعفاء المواد الغذائية والأسمدة الروسية الصنع، وكذلك المواد الخام اللازمة لتصنيع السماد الروسي (ومنها المواد الخام مثل الأمونيا) بشكلٍ فعليّ من العقوبات المفروضة على روسيا.

وعلى الرغم من أن هذه الوثيقة ليست معاهدةً دوليةً ولا تنشئ أي حقوق أو التزامات في سياق القانون الدولي، كما هو مذكورٌ في المذكرة، فإنه يُنتظَر من الأطراف أن تفي بالالتزامات الواردة في وثيقة حسن النية هذه.

صرّحت روسيا بأن التحسينات المحددة في المذكرة لم يتمّ إجراؤها منذ فترةٍ طويلة. وعلى الرغم من أن الدول الغربية وضعت بيع المنتجات الزراعية الروسية خارج إطار العقوبات، إلا أن روسيا تقول: إن هناك قيودًا أوسع يجري تطبيقها بحيث تردع شركات الشحن والبنوك الدولية وشركات التأمين من التعامل مع المنتجين. إذن روسيا طلبت إعادة ربط البنك الزراعي الروسي التابع للدولة بنظام سويفت، لكن الاتفاق لم يحصل على هذا الطلب[15].

ثمة مسألةٌ أخرى جرى تناولها، هي مسألة توريد الأمونيا. فعلى الرغم من أن مبادرة ممر الحبوب نصّت أيضًا على تصدير الأسمدة، بما في ذلك الأمونيا، إلا أن تصدير الأمونيا لم يتحقق إلا بكمياتٍ ضئيلةٍ جدًّا؛ لأن شللاً أصاب خط أنابيب توليات-أوديسا الذي بُنِي لنقل صادرات الأسمدة الروسية جراء انفجار طاله في 7 يونيو، وحمّلت روسيا أوكرانيا مسؤوليته، وادّعت في بيان لها أن ذلك كان عملاً تخريبيًّا، وأنّه «مصمّم وفق نموذج انفجار خطوط أنابيب التدفق الشمالي للغاز الطبيعي»، وأومأت بذلك إلى أن نفس القوى كانت وراء كلا العملين التخريبيين. تجدر الإشارة هنا إلى أن خط أنابيب توليات-أوديسا للأمونيا هو الخط المستخدم لنقل إمدادات الأمونيا (السماد المستخدم على نطاق واسع) من مدينة توليات الروسية إلى ميناء أوديسا في أوكرانيا، حيث جرى تحميلها على السفن لسوقها إلى جميع أنحاء العالم[16]. وكان من المقرر أن تتوقف صادرات الأمونيا في سياق المبادرة على إعادة تشغيل خط أنابيب الأمونيا الممتد من مدينة توليات الروسيا إلى ميناء بيفديني في يوزني بأوكرانيا[17].

يُفهَم من ذلك أن هذه العقبات وأمثالها وضعت روسيا في موضع عجزت فيه عن بيع المنتجات الغذائية والأسمدة التي تصورتها في بداية الاتفاقية. ويبدو أن الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش أكد هذا الوضع حين قال: «إني أدرك أن بعض العقبات التي ما تزال موجودةً أمام التجارة الخارجية للمنتجات الغذائية والأسمدة الروسية». وفي هذا

السياق، بعث غوتيريش برسالة توصيةٍ إلى الرئيس الروسي بوتين للحفاظ على مبادرة البحر الأسود[18]. في رسالته هذه، وبناءً على البيان الصادر عن اتحاد مصدري الحبوب الروسي والجمعية الروسية لمنتجي الأسمدة، قال غوتيريش: إن الصادرات الروسية من الحبوب والأسمدة بلغت أحجامًا لا يُستهان بها، منذ توقيع مذكرة التفاهم، إذا ما أُخِذت بالحسبان التدابير التي اتخذتها روسيا الاتحادية، وأن الصادرات الروسية باتت مستقرةً وإن لم تتعاف بالكامل[19].

وأشار غوتيريش إلى أنهم اتخذوا الخطوات حتى في بعض المجالات الأكثر صعوبة في تيسير التجارة، وأنهم صاروا عونًا في منح التسهيلات، مثل الرخصتين العامتين الأمريكيتين (6B) و(6C) اللتين لهما أهميةٌ خاصةٌ في ضوء طبيعة العقوبات الأمريكية العابرة للحدود، والرخصتين العامتين في المملكة المتحدة بشأن تجارة وتمويل الغذاء والسماد، ولاسيما من أجل سوق التأمينات، والانكماش في حزمة العقوبات التاسعة، وأنهم أنشؤوا آلية الدفع بالطلبية من أجل البنك الزراعي الروسي بواسطة بنك جي بي مورغان تشيس الأمريكي (JP Morgan Chase) باستثناء نظام سويفت[20] .

لكن الخطط المقترحة الأخرى، مثل معالجة مدفوعات الأغذية والأسمدة من خلال البنك الأمريكي جي بي مورغان تشيس أو بنك التصدير والاستيراد الإفريقي- باءت بالإخفاق[21].

في هذا السياق، ذكر الأمين العام غوتيريش، في رسالته إلى الرئيس الروسي بوتين، أن الأمم المتحدة توسطت مؤخرًا في اقتراح ملموس من شأنه أن يسمح لإحدى المؤسسات التابعة للبنك الزراعي الروسي بإعادة الاتصال بنظام سويفت، وأن العنصر الأساسي الذي يدعم الصلاحية السياسية لهذا الاقتراح يمكن العمل به ضمن الترتيبات والتنظيمات الحالية[22].

بالإضافة إلى هذه الأطر التنظيمية، أشار غوتيريش إلى أنه جرى التعاون الشامل مع القطاع الخاص؛ لإيجاد حلول لقطاعَي البنوك والتأمين، الأمر الذي أدى إلى التطبي التدريجي لظروف التجارة، ومن ذلك معدلات التأمين وأسعار الشحن البحري الآخذة في الانخفاض منذ يوليو 2022. فبقيت زيارات السفن الكبيرة المحملة بالسلع غير المغلفة إلى الموانئ الروسية ثابتةً في الغالب، وأن ذلك التعاون سهّل وصول تبرعات الأسمدة الإنسانية إلى معظم البلدان المحتاجة في إفريقيا، وأنه جرى العمل بشكلٍ وثيق مع أبرز مجموعات الأسمدة الروسية لرفع التجميد عن الأصول التي تقابل أكثر من 70 بالمئة من الأصول المجمدة في القائمة الأصلية التي تقدّمها روسيا[23].

يتضح مما سبق أنّه جرى العمل على تنفيذ طلبات روسيا إلى حدٍّ ما، لكن روسيا لا تزال تعتقد أنه لم يتحقق التخلص كليًا من التأثيرات غير المباشرة للعقوبات. تزعم روسيا أن العقوبات الغربية تعرقل سداد الأموال إلى روسيا، وتعرقل قطاع التأمين والخدمات اللوجستية، مع أنها لا تستهدف بشكل صريح الصادرات الزراعية الروسية، ومن ثَمّ تمنعها من تصدير حبوبها وأسمدتها إلى الخارج[24].

يمكن القول أيضًا: إن هذا الموقف الذي تتبناه روسيا يأتي بهدف التخفيف من آثار العقوبات الغربية قدر المستطاع، بحجة ضمان استمرار الاتفاق، الأمر الذي يشير إلى أن بعض توقعات روسيا فيما يتعلق باستمرار الاتفاق في غير محلها، لكنه يبين أنه من الضروري تخفيف بعض القيود التي تقف في طريق صادرات روسيا من الأغذية والأسمدة، وأنّه من الواضح أن أغلبها ناجمة عن العقوبات.

عدم ذهاب الصادرات الغذائية إلى البلدان الفقيرة:

اعتادت روسيا أن تعلن انسحابها من اتفاقية ممر الحبوب قبيل كل تاريخ تم فيه تمديدها ثلاث مراتٍ، حتى أعلنت انسحابها في المرة الأخيرة. وقد تذرعت روسياً بالانحراف عن أهداف الاتفاقية، وأن المنتجات الغذائية انتقلت على نطاق كبير إلى «البلدان التي تتغذى بشكلٍ جيدٍ»، بدلاً من البلدان الفقيرة التي تعيش عوزًا في الغذاء[25].

وذكرت روسيا في البيان الذي قدمته بشأن الانسحاب من الاتفاقية[26] أن جزءًا كبيرًا من الأراضي الأوكرانية الصالحة للزراعة (17 مليون هكتار أو يزيد) تعود ملكيتها إلى شركات غربية مثل كارجيل، ودوبونت، ومونسانتو، وأنه يجري تداول الصادرات الغذائية الأوكرانية برمتها على أساس تجاريّ، واستعمالها لخدمة مصالح كييف والبلدان الغربية، بما لا يتماشى مع الأهداف الإنسانية المزعومة.

وأوضحت روسيا أنه جرى شحن أكثر من 70 بالمئة (26,3 مليون طنٍ) من إجمالي 32,8 مليون طن من الأغذية المصدرة إلى البلدان ذات الدخل المرتفع والمتوسط، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وأن البلدان ذات الدخل المنخفض مثل إثيوبيا واليمن وأفغانستان والسودان والصومال استقبلت أقل من 3 بالمئة (أي 922 ألفًا و92 طنًّا) من الغذاء.

وفي النهاية قدمت روسيا عبارات مليئةً بالإيماء، قالت فيها: «إن البلدان الغربية التي لديها خياراتٌ مثل تصدير الأغذية الأوكرانية عبر الممرات البرية، سوف تتعرض في مثل هذه الحالة لاحتجاجات المزارعين المحليين الأوروبيين؛ بسبب الحبوب الرخيصة ومنخفضة الجودة، وأنه ينبغي عليها أن تتوقف عن الحديث عن صراع هذه البلدان مع

الجوع إذا كانت بالفعل تهتم بالبلدان الفقيرة، وتبدأ بشراء الحبوب الأوكرانية وترسلها إلى تلك البلدان الفقيرة والمحتاجة».

ولا بد هنا في سياق تقييم حقيقة المزاعم، النظر أولاً إلى الأرقام، ومن ثم إجراء التقييم. ولا بد من النظر في المنتجات التي يجري تصديرها، وإلى أين جرى تصديرها بموجب اتفاقية ممر الحبوب.

يأتي منتج الذرة في مقدمة قائمة المنتجات التي جرى تصديرها (حوالي 17 مليون طن)، يليها القمح (9 ملايين طن)، يليه عباد الشمس (2 مليون طنٍ)، وزيت عباد الشمس (1,7 مليون طن)، والشعير (1,3 مليون طنٍ)، وبذور اللفت (1 مليون طن)، وفول الصويا (802 ألف طن)، وبذور دوار الشمس (222 ألف طن)، والكانولا (113 ألف طنٍ)، والبازلاء (73 ألف طنٍ)، والزيوت النباتية (3 آلاف و300 طنٍ)، ونخالة القمح (ألفين و800 طنٍ)، والنباتات المختلطة (ألفي طن).

من بين ما يقرب من 33 مليون طن من الأغذية المصدرة منذ بدء تنفيذ الاتفاق[27]، تحقق شحن 14 مليون طنٍ (43 بالمئة) إلى البلدان المتقدمة و19 مليون طنٍ (57 بالمئة) إلى البلدان النامية.

وعند تقييمها وفقا لتصنيف مجموعة الدخل للبنك الدولي، تحقق تصدير 14 مليون طنٍ (43 بالمئة) من الأغذية إلى مجموعة البلدان المستوردة ذات الدخل المرتفع، و12 مليون طن (37 بالمئة) إلى مجموعة البلدان المستوردة ذات الدخل المتوسط والمرتفع، و6 ملايين طنٍ (17 بالمئة) إلى مجموعة البلدان المستوردة ذات الدخل المتوسط والمنخفض، ومليون طن (3 بالمئة) إلى البلدان المستوردة ذات الدخل المنخفض[28].

جرى تصدير 8 ملايين طن من أصل 17 مليون طن من الذرة بوصفها في مقدمة قائمة الصادرات إلى البلدان المتقدمة، و9 ملايين طن منها إلى البلدان النامية، ولم يجر تصديرها إلى البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض، والبلدان ذات الدخل المنخفض. وبالنسبة للقمح الذي بلغت صادراته 9 ملايين طنٍ، فقد جرى شحن 3 ملايين طن منها إلى البلدان المتقدمة، و6 ملايين طن إلى البلدان النامية، في حين ذهب مليون طن فقط إلى البلدان ذات الدخل المنخفض[29].

وفي نطاق الاتفاقية، جرى تصدير 90 بالمئة من الذرة و60 بالمئة من القمح، إلى البلدان ذات الدخل المرتفع، والبلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع (وهذا يعني أنه جرى تصدير 10 بالمئة من الذرة و40 بالمئة من القمح إلى البلدان ذات

الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض). وبلغت الصادرات الأوكرانية من الذرة والقمح إلى البلدان ذات الدخل المنخفض في نطاق الاتفاقية المعدلات التي حققتها خلال الأعوام (2017–2021)، لكنها بلغت مستويات أعلى بكثير مقارنة بتلك المعدلات المسجلة للأعوام (2017–2021) في حال البلدان ذات الدخل المرتفع والبلدان ذات الدخل المتوسط[30]. وعلى الصعيد الإقليمي، جرى تصدير الحبوب والمواد الغذائية الأخرى إلى خمسة وأربعين بلدًا في القارات الثلاث؛ 46 بالمئة إلى آسيا، و40 بالمئة إلى أوروبا الغربية، و12 بالمئة إلى إفريقيا، وواحد بالمئة إلى أوروبا الشرقية.

وبدءًا من يوليو 2023، قام برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة بتأمين 80 بالمئة من واردات حبوب القمح لهذا العام من أوكرانيا من خلال مبادرة ممرّ الحبوب. ويبدو أن هذا المعدل شهد ارتفاعًا طوال فترة تنفيذ اتفاقية ممر الحبوب، إذا ما أخذنا بالحسبان أنه كان 50 بالمئة في عامَي 2021 و2022. ومنذ إطلاق المبادرة في يوليو 2022، اشترى برنامج الأغذية العالمي ما مجموعه 725.167 طنًّا من القمح، لإرساله إلى أفغانستان وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا والصومال والسودان واليمن، للتخفيف من حدة الجوع[31].

قبل تقييم هذه الأرقام، سيكون من المفيد النظر فيما إذا كان الغرض من اتفاقية ممر الحبوب إنسانيًّا أو تجاريًّا. الغرض من المعاهدة هو «تسهيل الملاحة الآمنة لتصدير

الحبوب والمواد الغذائية والأسمدة، ومنها الأمونيا، من موانئ أوديسا وتشورنومورسك ويوزني». لذلك، يمكن القول: إن الهدف من اتفاقية ممر الحبوب هو توفير الصادرات الغذائية بنفس الشكل الذي كانت عليه قبل الحرب[32].

غير أن الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش أكد في بيانه أن الهدف ليس إنسانيًّا فحسب، بل تجاريٌّ أيضًا، وأن الفوائد العالمية للصادرات التجارية كبيرةٌ جدًّا[33].

وذكر أيضًا أن الهدف من اتفاقية ممر الحبوب هو تسهيل الصادرات من ثلاثة موانئ بحريةٍ أوكرانية، وأن المحاصيل القادمة من أوكرانيا تُباع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك البلدان التي يعاني بعض سكانها انعدام الأمن الغذائي، وأنه يمكن معالجتها وإعادة تصديرها في أولى وجهاتها، مشيرًا إلى أنها تساعد على التصدير إلى أي دولةٍ، غنيةٍ أو فقيرةٍ، وهذا يسهم في تهدئة الأسواق العالمية والتخفيف من تضخم أسعار المواد الغذائية.

كما ذكر أن المنتجات الغذائية التي اشتراها برنامج الأغذية العالمي للتبرع بها للدول الأشد فقرًا ضمن نطاق اتفاقية ممر الحبوب قد زادت مقارنة بالفترات السابقة، وقال: إنه بدءًا من يوليو 2023، قام برنامج الأغذية العالمي بشراء 80 بالمئة من إمدادات القمح العالمية من أوكرانيا في إطار المبادرة، وإن هذا المعدل كان 50 بالمئة في عامَي (2021 و2022) [34].

وأكد غوتيريش أنه في الوقت الذي توقف فيه إنتاج الغذاء ومبيعاته بسبب الصراعات والتغير المناخي وأسعار الطاقة وأسباب أخرى مماثلة- ساعد اتفاق ممر الحبوب والمذكرة الموقعة مع روسيا على خفض أسعار المواد الغذائية بأكثر من 23 بالمئة منذ مارس (2023) [35].

لدى تقييم كل هذه البيانات والعناصر معًا، يتبين أن نسبةً قليلةً من الصادرات الغذائية تذهب إلى البلدان الفقيرة، ولكن ليس من المعقول اعتبار هذا الوضع مشكلةً أساسيةً في تنفيذ اتفاقية ممر الحبوب؛ لأن الهدف الرئيس من الاتفاقية هو ضمان استمرار الصادرات على المنوال نفسه الذي كانت تجري سابقًا بصورة روتينية. فإيصال الغذاء إلى البلدان الفقيرة بكمياتٍ وأسعارٍ مناسبتين أو زيادة كمية المنح الغذائية يمثل قضيةً عالميةً أوسع. كما تجدر الإشارة إلى أن إجراء الصادرات الغذائية بشكلٍ روتيني سيكون له تأثيراتٌ إيجابيةٌ غير مباشرةٍ على الدول الفقيرة من خلال ضمانٍ استقرار كميات الغذاء وأسعاره على المستوى العالمي.

الاستنتاجات والسيناريوهات المحتملة:

شحن الأغذية عبر البحر الأسود متوقفٌ حاليًّا، جراء انسحاب روسيا من اتفاقية ممر الحبوب لأسبابٍ جرى تناولها في هذا التحليل، وتعدّها روسيا أسبابًا مهمة. وكما ورد في التصريحاتٍ الرسمية، فإن روسيا لا تنوي الانسحاب فحسب، بل تنوي أيضًا عدم السماح للممرّ بالعمل خارج نطاقه[36]. في واقع الأمر، قامت روسيا مؤخرًا بعمليةٍ تتناول هذا السيناريو، الذي انعكس على وسائل الإعلام[37].

أسهمت الاتفاقية في ضخ الموارد الغذائية الحيوية إلى الأسواق بمعدلاتٍ كبيرةٍ، ومنحت المزارعين الأوكرانيين بعض القدرة على التنبؤ بالإنتاج والحصاد، ومكّنت من إحياء خطوط النقل المهمة. أما إلغاء الاتفاقية فسيؤدي إلى نقص الموارد الغذائية، وسيكون لهذا آثار غير مباشرة في حياة الملايين من الناس، ولاسيما الفقراء منهم، وسيشكل ضربةً قاسيةً على الفقراء في مجال الصحة والتعليم والانسجام الاجتماعي[38]. يمكن لهذا الوضع أن يخلق أزمةً غذائيةً عميقةً في البلدان الفقيرة، التي ستكون الأكثر تضررًا من نقص الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية،؛ لأن إلغاء اتفاقية ممر الحبوب، كما صرح الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش، هو مسألة حياة أو موت، لا مسألة توفير الأغذية بأسعارٍ رخيصةٍ كما يعتقد البعض. وسيواجه مئات الملايين من الناس الجوع في ظل هذا التهديد[39].

مع ذلك، ما يزال هناك بصيص الأمل، إذا ما أخذنا بالحسبان النقاشات المكثفة التي تدور حول السيناريوهات المختلفة لشحن المنتجات الغذائية الأوكرانية، وكذلك المنتجات الغذائية والأسمدة الروسية. فقد أعلنت روسيا من ناحيةٍ أنها تعمل على إنشاء «مسار» جديد[40]، وأعلنت أوكرانيا من ناحيةٍ أخرى أنها تدرس إنشاء طرقٍ أخرى، كأن يجري الشحن من الموانئ على نهر الدانوب[41]. حتى إن أوكرانيا اقترحت استمرار اتفاقية ممر الحبوب تحت حماية قوةٍ عسكريةٍ دوليةٍ على الرغم من انسحاب روسيا.

لكن السيناريو الأكثر منطقيةً هو أن تعود روسيا إلى الاتفاقية. وهذا احتمالٌ واردٌ، بحسب التقييمات التي أُجريت في هذا التحليل،؛ لأن طلبات روسيا، وإن تجاوزت حدود اتفاقية ممر الحبوب إلى حدٍّ ما، ليست قضايا لا يمكن الاتفاق عليها، فالحلول لا تزال موجودةً من أجل تفعيل أنظمة الدفع إلى حدٍّ ما، وتقديم المزيد من المنح الغذائية للدول الفقيرة، فضلًا عن أن هناك العديد من الوسائل الأخرى التي من شأنها أن تأتي بتأثيراتٍ مماثلةٍ في هذه القضايا.

ويتجه الخيار العام بحسب التصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة والدول الغربية نحو ضمان عودة روسيا إلى الاتفاقية. إذ دعا وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في آخر تصريح له بهذا الشأن- تركيا إلى أداء دور القيادة[42]، في حين قال وزير الخارجية التركي حاقانّ فيدان أن الهدف يجب أن ينصب على ضمان عودة روسيا إلى الطاولة[43]. كما أدلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بتصريحاتٍ حازمةٍ قال فيها: إنهم لن يتوقفوا عن بذل الجهود لتحقيق هذا الهدف[44].

من جانبٍ آخر، قال المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف في بيانه: «إنه ستجري العودّة إلى تنفيذ الاتفاق فور الاستجابة لطلبات روسيا»[45]. وجاء في البيان حول انسحاب روسيا من الاتفاقية أن روسيا مستعدةٌ للعودة إلى الاتفاق بمجرد أن تدرك أن الغربيين يقدّرون حقًّا مبادرة البحر الأسود، وأنهم يفكرون جدّيًّا في الوفاء بالتزاماتهم برفع العقوبات عن الأسمدة والأغذية الروسية، ويوفون بالوعود والضمانات بشكل يأتي بنتائج ملموسة[46].

الهوامش والمراجع:

1. “Remarks by Secretary of the Treasury Janet L. Yellen at Press Conference in Gandhinagar, India”, U.S. Department of the Treasury, 26 July 2023, https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1617, (Access date: 26 July 2023).
2. “The Impact on Trade and Development of the War in Ukraine: UNCDAT Rapid Assesment”, United Nations-UNCDAT, 16 March 2022, https://unctad.org/system/files/official-document/osginf2022d1_en.pdf, (Access date: 26 July 2023).
3. “Initiative on the Safe Transportation of Grain and Foodstuffs from Ukrainian Ports”, United Nations, www.un.org/sites/un2.un.org/files/black_sea_grain_initiative_full_text.pdf, (Access date: 26 July 2023).
4. وعلى الرغم من أن الوثيقة المعنية لا تحمل طبيعة المعاهدة في إطار القانون الدولي، فإنه يمكن وصفها بأنها معاهدة سياسية؛ لأنها تمثل اتفاقًا بين الأطراف.
5. «بيان وزارة الخارجية حول اتفاقيات إسطنبول»،
“Foreign Ministry Statement on the Istanbul Agreements”, The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, 17 July 2023, https://mid.ru/en/foreign_policy/news/1897157/, (Access date: 26 July 2023).
6. نص الاتفاقية، الفقرة 3.
7. نص الاتفاقية، الفقرة 4.

8. “Memorandum of Understanding between the Russian Federation and the Secretariat of the United Nations on Promoting Russian Food Products and Fertilizers to the World Markets”, News UN, https://news.un.org/pages/wp-content/uploads/2022/09/MOU_21_July_UN-Secretariat86.pdf, (Access date: 26 July 2023).
9. «جرى تمديد اتفاقية ممر الحبوب»، Voice of America، 18 مارس 2023.
10. “Ukraine Black Sea Grain Deal Extended for Two Months”, Reuters, 18 May 2023.
11. «لقاء صحفي للأمين العام حول مبادرة البحر الأسود»؛
“Secretary-General’s Press Encounter on the Black Sea Initiative”, United Nations-Genel Secretary, 17 July 2023, https://www.un.org/sg/en/content/sg/press-encounter/2023-07-17/secretary-generals-press-encounter-the-black-sea-initiative, (Access date: 26 July 2023).
12. «روسيا تعلن أنها لن تعترض على تمديد اتفاق ممر الحبوب لمدة 60 يومًا فقط»، Euronews، 13مارس 2023.
13. «بيان وزارة الخارجية حول اتفاقيات إسطنبول».
14. “Memorandum of Understanding between the Russian Federation and the Secretariat of the United Nations on Promoting Russian Food Products and Fertilizers to the World Markets”.
15. “Ukraine Grain Deal: What has Happened to Food Prices Since It Ended?”, BBC, 20 July 2023.
16. إيلينا تيسلوفا، «روسيا تقول «لا يوجد سببٌ لتمديد صفقة حبوب البحر الأسود»، وكالة الأناضول، 5 يوليو 2023.
17. تحديث مكتب منسق الأمم المتحدة لمبادرة حبوب البحر الأسود.
18. «لقاء صحفي للأمين العام حول مبادرة البحر الأسود».
19. «لقاء صحفي للأمين العام حول مبادرة البحر الأسود».
20. «لقاء صحفي للأمين العام حول مبادرة البحر الأسود».
21. ”صفقة الحبوب في أوكرانيا: ماذا حدث لأسعار المواد الغذائية منذ انتهائها؟“.
22. «لقاء صحفي للأمين العام حول مبادرة البحر الأسود».

23. «لقاء صحفي للأمين العام حول مبادرة البحر الأسود».

24. «روسيا تقول: إن العقوبات عائق أمام تجديد اتفاق حبوب البحر الأسود»، رويترز، 13 فبراير 2023.

25. تيسلوفا، "روسيا تقول: لا يوجد أساس لتمديد صفقة حبوب البحر الأسود".

26. «بيان وزارة الخارجية حول اتفاقيات إسطنبول».

27. «بيانات: مبادرة حبوب البحر الأسود».
"Data: Black Sea Grain Initiative", United Nations-Black Sea Grain Initiative Joint Coordination Centre, 20 July 2023, https://www.un.org/en/black-sea-grain-initiative/data, (Access date: 25 July 2023).

28. البلدان المستوردة ذات الدخل المرتفع: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيرلندا، «إسرائيل»، إيطاليا، اليابان، عُمَان، البرتغال، كوريا الجنوبية، رومانيا، المملكة العربية السعودية، إسبانيا، هولندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة. البلدان المستوردة ذات الدخل المتوسط والمرتفع: بلغاريا، الصين، جورجيا، العراق، الأردن، ليبيا، ماليزيا، تايلاند وتركيا. البلدان المستوردة ذات الدخل المتوسط والمنخفض: الجزائر، بنغلاديش، جيبوتي، مصر، الهند، إندونيسيا، إيران، كينيا، لبنان، المغرب، باكستان، سريلانكا، تونس، فيتنام. البلدان المستوردة منخفضة الدخل: أفغانستان، السودان، إثيوبيا، الصومال، اليمن. للحصول على معلومات مفصلة، راجع "بيانات: مبادرة حبوب البحر الأسود".

29. «البيانات: مبادرة حبوب البحر الأسود».

30. تحديث مكتب منسق الأمم المتحدة لمبادرة حبوب البحر الأسود.

31. تحديث مكتب منسق الأمم المتحدة لمبادرة حبوب البحر الأسود.

32. انظر نص المعاهدة، الفقرة 3.

33. بيان صحفي للأمين العام للأمم المتحدة: "عام واحد على مبادرة البحر الأسود: حقائق وأرقام رئيسة"، أخبار الأمم المتحدة – قصص إنسانية من منظور عالمي، 10 يوليو 2023، (تاريخ الزيارة: 27 يوليو 2023).
https://news.un.org/en/story/2023/07/1138532?_gl=1*6nd28b*ga*NTU5MzEzODQwLjE2MDIwNzE3NjY.*_gaTK9BQL5X7Z*MTY4OTg0MzQzMy41LjEuMTY4OTg0MzQzNC4wLjAuMA..,

34. «سنة واحدة من مبادرة البحر الأسود: الحقائق والأرقام الرئيسة».

35. «لقاء صحفي للأمين العام حول مبادرة البحر الأسود».

36. «بيان وزارة الخارجية حول اتفاقيات إسطنبول».

37. روسيا: أسطول البحر الأسود تدرّبَ على إطلاق صواريخ على أهداف سطحية بالذخيرة الحية"، يورونيوز، 21 تموز (يوليو) 2023.

38. «سنة واحدة من مبادرة البحر الأسود: الحقائق والأرقام الرئيسة».

39. «لقاء صحفي للأمين العام حول مبادرة البحر الأسود».

40. «قرار جديد من روسيا بشأن ممر الحبوب»، النشرة العالمية، 21 مارس/آذار 2023، (تاريخ الزيارة: 27 يوليو 2023).
https://www.dunyabulteni.net/asya/rusya-dan-tahil-koridoru-icin-yeni-karar-h554209.html.

41. «نقطة الحل لأزمة الغذاء في أوكرانيا: نهر الدانوب»، Türk Deniz Medya، 18 يوليو 2023، (تاريخ الزيارة: 27 يوليو 2023)؛
https://turkdeniz.com/ukraynanin-gida-krizine-cozum-noktasi-tuna-nehri.

42. مجاهد أوقتاي، «طلب بلينكن من تركيا أن تتولى دورًا قياديًا مرة أخرى في اتفاقية الحبوب»، وكالة الأناضول، 21 يوليو 2023.

43. محمد طرخان، فاروق خانَدار، «وزير الخارجية فيدان: نعتقد أنه ينبغي لروسيا أن تجلس إلى طاولة المفاوضات بشأن اتفاق الحبوب»، وكالة الأناضول، (22 يوليو 2023).

44. «لقاء صحفي للأمين العام حول مبادرة البحر الأسود».

45. Rob Picheta, Mick Krever ve Anna Chernova, "Russia Pulls out of Ukraine Grain Deal, in Potential Blow to Global Food Supplies", CNN, 17 July 2023.

46. «بيان وزارة الخارجية حول اتفاقيات إسطنبول».

politicstoday.org

Are you concerned with the contemporary world,
where human rights are violated, human dignity is trampled, international order is indifferent to any principle or value, and the might silences the right? Then, follow and join **Politics Today** in its endeavor to understand and analyze the changing nature of international politics.

POLITICS TODAY